الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية

ثمن باهظ يدفع فوراً، ومنافع محتملة ومؤجلة

. منير الحمش* .

مقدّمات مؤتمر برشلونة

في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ صدر عن موتمر برشلونة بيانًا وافقتْ فيه الأطرافُ المشاركة[١] على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبيّ من جهة، والبلدان المتوسطية في «الشرق الأوسط» وشمال أفريقيا من جهة ثانية. ويُعتبر ذلك بمثابة الإعلان عن المشروع المتوسطي ـ الأوروبيّ في مرحلة متقدمة من العلاقات بين أوروبا والمنطقة العربية، بعد أحداثٍ مفصليةٍ تمثلتْ في انهيار جدار برلين، وحربِ الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفياتيّ وتفكُّكِه وانتهاء الحرب الباردة، وتمزق يوغسلافيا وتفككها وتضمّن «إعلانُ برشلونة»[٢] جوانب الشراكة في أقسامها الثلاثة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي نستعرضها في ما يلي:

١ ـ في الجانب السياسيّ والأمنيّ: تتطلع الدولُ المشاركة إلى تكثيف الحوار السياسيّ على أساس مجموعة من القيم والمبادئ، ومنها: احترامُ السيادة الوطنية وعدمُ التدخُّل في الشؤون الداخلية، واحترامُ حقوق الإنسان، والديمقراطيةُ، وعدمُ اللجوء إلى القوة، والحدُّ من انتشار الأسلحة ولا سيما أسلحةُ الدمار الشامل، ومحاربةُ المخدِّراتِ والإرهابِ والجريمةِ المنظمة.

٢ ـ في الجانب الاقتصاديّ والمالي. ينبغي أن تحقق الشراكة «هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة،» بأملِ خلقِ منطقة تبادُل حرّ واسعة أوروبية ـ متوسطية في غضون عام ٢٠١٠. كما ينبغي:

ـ دعمُ الاقتصاد الحرّ وتطويره، ووضعُ الإطار القانونيّ والتنظيميّ الملائم لاقتصاد السوق.

ـ تصويبُ البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمُها وتحديثُها، مع إعطاء الأولوية لتعزيز القطاع الخاص وتطويره. وتعهَّدَ الشركاءُ بالعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تَنْجم عن هذا التصويب والتنظيم، وذلك من خلال البرنامج «لمساعدة السكان الأكثر فقرًا.»

ـ تعزيزُ الأولويات الهادفة إلى تنمية عمليات نقل التكنولوجيا.

ـ دعْمُ التنمية الاقتصادية من خلال الادّخار المحليّ والاستثمار الخارجيّ المباشر

وتضمّن البيان إشاراتٍ أخرى في الجانب الاقتصاديّ، أهمُّها التوفيقُ بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة؛ دورُ النساء الرئيسي في التنمية؛ الدورُ الحيويّ لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية؛ المياه ومسألة تنظيم إدارتها وتنمية الموارد المائية.

وفي مجال التعاون الماليّ، اعترف المشاركون في برشلونة بأنّ إقامةَ منطقة للتبادل الحر ونجاحَ الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية يتطلّبان زيادةً ضخمةً في المعونة المالية التي يجب أن تُشجِّع قبل كلّ شيء النموَّ **الداخليَّ** الثابت وتعبئةَ الفعّاليات الاقتصادية والمحلية. ولاحظ المشاركون أنّ المجلس الأوروبيّ قد وافق على مَنح مساعدة مالية مقدارُها ٤٦٨٥ مليون ايكو للفترة بين العام ١٩٩٥ والعام ١٩٩٩. وسيضيف البنك الأوروبيّ إلى الاستثمار مساهمتَه على شكل قروض ذاتِ مبلغٍ متزايد. كما ساهمت الدولُ الأعضاءُ من خلال اعتمادات مالية ثنائية

٣ ـ في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية: يعترف المشاركون بأنّ العامل الأساسيّ في التقارب بين شعوب المتوسط هو العادات والتقاليد الثقافية

---

* ـ مدير عام المركز العربيّ للدراسات الاستراتيجية ـ دمشق، عضو مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة.

١ ـ شارك في مؤتمر برشلونة وزراء خارجية ٢٧ دولة هي: دول الاتحاد الأوروبيّ (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد) ودول عربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سورية، السلطة الفلسطينية، تونس)، ودول متوسطية أخرى (قبرص، مالطا، إسرائيل، تركيا).

٢ ـ اعتمدنا على نص البيان الختاميّ الذي نشرته مجلةُ **تحولات المتوسط**، مترجمًا إلى العربية في عددها الأول ١٩٩٦

والحضارية، وبأنّ الحوارَ بين الثقافات والتبادل على المستوى الإنسانيّ والعلميّ والتكنولوجيّ يعزّزان التفاهم بين الشعوب. وتتضمن هذه المجالات: توكيد دور وسائل الإعلام، وأهميةَ قطاع الصحة في التنمية، وضرورةَ احترام الحقوق الاجتماعية والأساسية؛ والتعاونَ لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضعُ برامج محلية للتدريب المهنيّ وإيجادُ فرص عملٍ محليةٍ وضرورةُ تحقيق تعاون أوثق في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

وقد تمّ تبنّي برنامج عملٍ يشكّل آليةً لتحقيق هذه الشراكة. وبدأتْ مفاوضات بين الدول العربية (كلّ دولة على حدة) والاتحاد الأوروبيّ من أجل توقيع اتفاقيات الشراكة. الجدير ذكرُه أنّ الشراكة المتوسطية تستبعد دولاً عربية (دول الخليج والسودان والصومال...) بحجّة أنّها غير متوسطية، في حين أنّ الجانب الأوروبيّ يضمّ دولاً أبعدَ عن الشواطئ المتوسطية! وهذا الأمر يشير بوضوح إلى النوايا الأوروبية المتأصّلة في السياسة الأوروبية للتعامل مع المنطقة العربية؛ فهي لا تتعامل معها على أساس أنّها عربية وهذا ما يُسهّل زرعَ «إسرائيل» في المنطقة، والإمعانَ في تقسيم العرب، وخَلْقَ «حقائق» على الأرض تَمْنع التفكيرَ باتحاد أو حتى بعمل عربيّ مشترك، ليحلّ محلّ ذلك إيجادُ منطقة «تعاون إقليميّ» يؤسّس لعلاقات أوروبية مع دول المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط في اتجاه التكيُّف مع «النظام العالميّ الجديد» وفي إطار «تنافُس» صامتٍ مع الولايات المتحدة في سعيها المحموم إلى السيطرة على ثروات الوطن العربيّ (النفط خاصةً)، وفي سباقٍ منافقٍ لإرضاء الحركة الصهيونية.

تساؤلات وقضايا

تثير اتفاقاتُ الشراكة الأوروبية - المتوسطية العديدَ من التساؤلات والقضايا، لعلّ أبرزَها.

- موقفُ أوروبا من القضايا العربية، ولاسيّما دورُ أوروبا تاريخيًا في تخلُّفِ البلدان العربية وتجزئتها، ودورُها في زرع إسرائيل في قلب الوطن العربيّ ودعمُها المتواصل لها.
- مصيرُ التعاون أو التكامل الاقتصاديّ العربيّ، في ظلّ وجود اتفاقات الشراكة بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوروبيّ.
- مدى قدرة هذه اتفاقيات الشراكة على المساعدة في التنمية العربية.
- مدى تأثير هذه الاتفاقيات على النظام الاقتصاديّ في البلد المعنيّ.

وبوجه عامّ، يمكن أن نتبيّن نتائجَ الشراكة على الصعيد الاقتصاديّ على النحو التالي:

• أولاً: تمثّل هذه الشراكة حلقةً أخرى من المسلسل الكارثيّ في العلاقات العربية - الأوروبية، إذ ستؤدّي «إقامةُ منطقة تجارة حرة في السلع المصنّعة [بين أيّ بلد عربيّ والاتحاد الأوروبيّ] إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصاديّ العربيّ.»[1] وكان يؤمّل زيادةُ نسبة التبادل بين البلدان العربية من خلال إقامة منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى، إلاّ أنّ الشراكة الأوروبية ستكون حائلاً دون تحقيق أهداف تلك المنطقة. ومن الواضح أنّ السوق الأوروبية، بما لديها من إمكانات اقتصادية مدعومة بإمكانات سياسية، وبما فيها من قوةٍ وتنوُّعٍ بالمقارنة مع أيّ سوق عربية، ستكون عاملَ جذبٍ هائلٍ «لربط أسواق الدول العربية الأعضاء في اتفاق الشراكة بعجلة الاقتصاد الأوروبيّ، وتمارس قوةً طاردةً للعلاقة في ما بين الدول العربية الأعضاء والدول العربية غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الأوروبية.»[2]

---

١ - د. محمد الأطرش، «حول التوحُّد الاقتصاديّ العربيّ والشراكة الأوروبية المتوسطية،» **المستقبل العربيّ**، تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١، ص ٨٩.

٢ - د. سعيد النجار، «اتفاقات الشراكة العربية - الأوروبية: عقبة في طريق التعامل الاقتصاديّ العربيّ،» جريدة **الحياة**، ٢٠٠١/٧/٩

. منير الحمش .

الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية ستؤدي إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصادي العربي

• ثانيًا ستؤثر المنافسة غيرُ المتكافئة بين السلع المصنَّعة الأوروبية والسلع المُنْتجة محليًا تأثيرًا سلبيًا في الصناعة العربية، لحساب انتشار السلع الأوروبية ورواجها. وهذا ما سيؤدِّي بلا شكّ إلى إغلاق المصانع القائمة، وتشريدِ العمال، والقضاءِ على إمكانية تطوير الصناعة الوطنية. كما أنّ وجودَ السلع الأوروبية المصنَّعة الحديثة في الأسواق المحلية (ولاسيّما صناعات الكومبيوتر والإلكترونيات وما إليها) سوف يَمْنع قيامَ صناعات محلية مماثلة، لعدم قدرة هذه الأخيرة على المنافسة. وسيؤدِّي ذلك حتمًا إلى المزيد من تخلّف الاقتصاد الوطنيّ، وإلى المزيد من البطالة.

يردّ الأوروبيون على ذلك بأنّ برامج الشراكة تتضمن فترةً انتقاليةً تستطيع الدولةُ المتوسطيةُ فيها أن تُعيد تأهيلَ صناعتها؛ كما تتضمّن مساعداتٍ أوروبيةً للمساعدة في اجتياز الفترة الانتقالية. لكنّنا نردّ على ذلك بأنّ هذه الفترة غير كافية، وأنّ المساعدات عبارة عن فتاتٍ يَذْهب أكثرُه ثمنًا لخبراء أوروبا وأتعابًا لدراسات فنية واقتصادية لا طائل تحتها. إضافةً إلى أنّ الإجراءات الأوروبية البيروقراطية تعوِّق عمليةَ الاستفادة من هذه المساعدات المحدودةِ أصلاً.

هنا يعترف الأوروبيون بأنّ النتائج السلبية على الصناعة ستَظْهر وأنّ بعض المصانع ستضطرّ إلى التوقُّف. ولكنَّهم يبشِّرون بأنّ رأس المال الأجنبيّ «سينهال» علينا لينقذَ الموقف، فيبنيَ المصانع، ويقيمَ المشروعات، ويعوِّضَ النقص في الاستثمار، ويشغِّلَ ملايينَ العمال، فيقضي على البطالة، وتزدهرَ البلاد، ويعمَّ الازدهار!

ولكنّ الحديث عن الاستثمار الأجنبيّ يطول، وهو ذو شجون. فلا شك أنّ هناك رأس مال هائلاً بل وفائقًا في أوروبا والولايات المتحدة، لكنّه يحتاج إلى حالة تسهِّل حركته في إطارِ ما يدعى بالعولمة المالية، الأمرُ الذي يقتضي في الحالة العربية توفُّرَ شرطيْن أساسييْن:

ـ الأول: الاستقرار السياسيّ الذي يوفِّره «السلام» بين العرب وإسرائيل، وهو ما يقتضي إنهاءَ الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ.

ـ والثاني: سياسة اقتصادية تَكْفل للرأسمال الأجنبيّ حريةَ الحركة وجني الأرباح. وهذا الأمر يوفّره اقتصادُ حرية السوق، في ظل سياسة الانفتاح التي تقدّمها سياساتُ الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

من الواضح أنّ مسألة إنهاء الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ، في ظروفِ الاندماج الكامل بين المشروعين الأميركيّ والصهيونيّ، والدعم الذي تبديه أوروبا لإسرائيل بشكل عامّ، غيرُ ممكنة. لهذا فإنّ شرط الاستقرار السياسيّ وسيادة السلام غيرُ ممكن في هذه الظروف، مادام يَفْترض سلامًا زائفًا يقوم على العدوان الإسرائيليّ الذي أساسُه المشروعُ الصهيوني ـ الأميركيّ للسيطرة على المنطقة العربية.

أما مسألة السياسة الاقتصادية، وإلحاح الجانب الأوروبيّ على انتهاج سياسة «الانفتاح» واتّباع «حرية السوق»» وما يتعلق بها من أمور أخرى كالخصخصة وتحرير التبادل التجاريّ.. الخ، فعدا عن أنّ ذلك يرتبط أساسًا بالقرار الاقتصاديّ الوطني، بل وتُعتبر المطالبةُ به تعدِّيًا على استقلالية القرار، فإنّ الليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرامجَها المعروفةَ قد أدّت في البلدان التي اضطرّتْ إلى انتهاجها إلى المزيد من المتاعب والصعوبات الاقتصادية... فضلاً عن آثارها الاجتماعية المدمّرة التي ستؤدِّي إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وإلى المزيد من البطالة والفقر.

إذن، مادامت شروطُ رأس المال الأجنبيّ غيرَ متوفرة على النحو الذي يريده، فلا أمل في أن «ينهال» علينا ليسدَّ الفجوةَ الاستثمارية وليقيمَ المشروعات التنموية. وحتى لو تحققتْ لهذا الرأسمال شروطُه المطلوبة، فإنّه سيتوجه إلى الاستثمار غيرِ المباشر في الأوراق المالية والبورصة والعملات، وهو ما سيؤدِّي إلى زعزعة الاقتصاد الوطنيّ. بل حتى لو توجَّه رأسُ المال الأجنبيّ إلى الاستثمار المباشر في مشروعات اقتصادية فإنّه لن يَقْبل إلاّ بدور المسيطِر، الأمرُ الذي سيعيدنا إلى حالةٍ من التبعية الاقتصادية والسياسية

التي طالما سعينا إلى التخلص من إسارها.

• ثالثًا: لا تغطي اتفاقاتُ الشراكة الأوروبية السلعَ والمنتجات الزراعية، أي لا تقرِّر لها مبدأ «حرية النفاذ» إلى السوق الأوروبية. ذلك أنّ القطاع الزراعيّ شديدُ الحساسية بالنسبة إلى الأوروبيين، وهو يتمتع بحماية فائقة تتناول مختلفَ الأساليب الجمركية وغيرِ الجمركية، فضلاً عن المساعدات الهائلة المقدَّمة إلى المزارعين الأوروبيين في إطار سياسة مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبيّ. ورغم أنّ هذا الموضوع قد تعرّضتْ له المفاوضاتُ التجارية المتعاقبة في إطار اتفاقية «الجات»، فإنّه لا يزال موضعَ خلاف بين الدول الصناعية المتقدِّمة نفسِها. فضلاً عن أنّه يشكّل إحدى نقاط الخلاف بين الدول الصناعية بمجملها والدول النامية.

• رابعًا: تنصّ اتفاقاتُ الشراكة الأوروبية مع الدول العربية على أنّ الأحكام الخاصة بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية تنطبق أيضًا على الرسوم الجمركية ذات الطبيعة المالية. وهذا ما يؤدّي إلى تراجع إيرادات الخزينة العامة، ويقلّص من قدرة الدول العربية على خفض عجز الموازنة العامة، ويقلّص - من ثم - من إمكانية قيام الدولة بواجباتها الاقتصادية والاجتماعية. فمثلاً تشير البياناتُ الرسميةُ في سورية إلى أنّ حصيلة الرسم الجمركيّ من البضائع المستوردة من دول الاتحاد الأوروبيّ تشكّل حوالى ٥٠ - ٦٠٪ من الرسوم الجمركية، التي تشكّل بدورها ٥٥٪ من إجماليّ الضرائب والرسوم غير المباشرة، علمًا أنّ الرسوم الجمركية في سورية تُعتبر منخفضةً نسبيًا بالمقارنة مع غيرها من البلدان النامية (إذ تبلغ نسبتُها إلى إجماليّ الناتج المحلي ٢,٢٪ بينما يُفترض أن تصل إلى ٥٪ من هذا الناتج). لهذا فإنّ تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيًا على المستوردات الأوروبية، تمهيدًا للوصول إلى الإعفاء الكليّ عام ٢٠١٠ كحدّ أقصى، من شأنه أن يؤدّي إلى آثار سلبية على الموازنة العامة للدولة.

• خامسًا: تعالج الشراكة الأوروبية - المتوسطية مسألةَ الهجرة من بلدان جنوب وشرق المتوسط إلى أوروبا. وقد جاء في بيان برشلونة: «..المشاركون يوافقون على تقوية التعاون فيما بينهم لتخفيف ضغط الهجرة» أما في ما يخصّ ما يُدعى بالهجرة غير الشرعية فيدعون إلى «إعادة استقبال رعاياهم الذين يقيمون بصورة غير شرعية عن طريق اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية.» ويَعْكس الموقفُ الأوروبيُّ من هذه المسألة الخلفيةَ العنصريةَ التي تعالَجُ بموجبها مسألةُ هجرة العرب إلى أوروبا. وقد أدت أحداث ٢٠٠١/٩/١١ إلى اتّساع دائرة مكافحة «الإرهاب» الذي تصرّ الولاياتُ المتحدة وأوروبا على إدراج المقاومة الوطنية في إطاره. وهو ما أدّى إلى تزايد العداء من قبل الأوروبيين للمهاجرين العرب، في الوقت الذي وصلتْ فيه أوروبا إلى حدّ الحاجة الملحّة إلى هؤلاء المهاجرين. إذ تشير البياناتُ إلى أنّ سكّان دول الاتحاد الأوروبيّ يزدادون ببطء، وأنّها تحتاج إلى يد عاملة فنية، وسوف تزداد حاجتها إلى ذلك مستقبلاً.

منافع ووعود

هكذا نجد أنّ النتائج الكارثية على اقتصاد البلدان العربية المتوسطية نتائج واقعية وملموسة وفي المقابل تأتي وعود غير مؤكّدة بتقديم المساعدة على تحديث الصناعة، والاستثمار الأجنبيّ في إقامة المشروعات. وهذا ما يجعل الشراكة مع أوروبا باهظةَ الثمن، مقابلَ وعودٍ لمنافع مؤجّلة وغير مؤكّدة!

وممّا يدعو إلى الريبة والشك في نوايا أوروبا هو التمييز بين حرية تبادل السلع الصناعية وحرية انتقال الأشخاص فهي تزيل الحواجزَ أمام الأولى، وتضعها أمام الثانية خوفًا من المهاجرين من دول المغرب العربيّ خاصةً إلى دول أوروبا.

كما أنّ استفراد الدول العربية، وضمَّ إسرائيل إلى الشراكة، يعطيان فكرة واضحة عن الازدواجية في المعاملة، وبخاصةٍ أنّ الاتفاقية مع «إسرائيل» تمنحها مزايا وشروطًا تفضيليةً في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة. كما يُسمح لها بالمشاركة في اللجان التي تتولّى برامجَ البحوث والتنمية العلمية - وهذا وضعٌ فريدٌ لا يُمنح لغير الدول الأوروبية.

. منير الحمش .

الالتحاق بتكتلات اقتصادية كبرى سوف يزيد من تركّز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأكثر تقدّمًا

أخيرًا نتساءل كيف يُمْكن صياغة علاقات متكافئة بين العرب وأوروبا؟ إنّ الحلّ كما نراه هو العودة إلى طبيعة الأمور لتحقيق الظروف الموضوعية من أجل التنمية الوطنية والقومية والتكامل الاقتصاديّ العربيّ. وإذا أرادت أوروبا علاقاتٍ مع البلدان العربية تجعل في الإمكان التكفيرَ عن ممارساتها تجاه المنطقة فإنّ عليها أن تساعد في تحقيق تنمية حقيقة، وأن لا تضع العراقيلَ أمام إقامة تكتُّل عربيّ قويّ. كما ينبغي على الدول الأوروبية أن تتّخذ موقفًا سياسيًا واضحًا من مسألة الصراع العربيّ ـ الصهيونيّ انطلاقًا من الاعترافِ بدورها في خلق الكيان الصهيونيّ على حساب الشعب الفلسطينيّ.

أما بصدد مسألة التنمية، فإنّ هناك بعضَ الأصوات الأوربية العادلة تطالب بإسهام أوروبيّ في التنمية. فها هو كلود شيسون يقول: «لا يمكن أن نُدخل بلدانَ جنوب الحوض المتوسط في المجموعة الأوروبية، لكنّنا نريد تنميتها. إنّ هذه التنمية لا بدّ أن تمضي إلى أبعد من مجرد التبادل التجاريّ الحرّ. لا بدّ من خلق فضاء اقتصاديّ مشترك.»[1] ويَعْترف بأنّ منطقة التبادل الحرّ على النحو المقترح «تَخْلق مشكلةً كارثيةً بالنسبة إلى البلدان النامية.»

إنّنا أحوجُ ما نكون إلى مشاريع تَنْبع من داخل الوطن العربيّ، لصالحه، وصالح اقتصاداته، وصالح مستقبله ومستقبلِ أجياله. فالمشاريعُ المستورَدة لن تكون لصالحنا على الإطلاق، وعلى العرب رفضُ الالتحاق بتكتلات اقتصادية كبرى، سواء في إطار الشرق أوسطية أو المتوسطية؛ ذلك أنّ هذا الالتحاق سوف يزيد من تركز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأكثر تقدُّمًا، ويزيد من حدّة النموّ غير المتساوي، بما يؤدّي إلى زيادة حدة الفروق بين المناطق الأكثر والأقل تقدُّمًا. على أنّ هذا لا يعني الانغلاق، بل يعني السعيَ إلى إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم وتكتلاته الاقتصادية، على أن يكون أساسُ التعامل معها التكافؤ والمساواة والندّية وهذا، بالطبع، هو غيرُ الالتحاق أو الاندماج مع الآخرين، ويتطلب من المسؤولين العرب درجةً عاليةً من الإحساس بالمسؤولية الوطنية!

دمشق

١ ـ كلود شيسون، وزير شؤون خارجية سابق في فرنسا، في مداخلة له خلال المؤتمر الدوليّ الخامس حول «العلاقات العربية ـ الأوروبية، حاضرها ومستقبلها،» والذي عقد في بروكسل في ٩ ـ ١٩٩٧/٢/١١. وقد نُشرتْ أعمالُ الندوة بالعنوان نفسه من قبل مركز الدراسات العربيّ ـ الأوروبيّ (ص ١٤٨ ـ ١٤٩)